

علي مملوك في روما

إيلي حنا

تعدّ البوابة الإيطالية مفتاحاً أساسياً في العلاقات الأوروبية - السورية «المجمدة»، والمبنية على قنوات تواصل أمنية تُفتح حيناً وتُغلق حيناً آخر. روما فتحت باب الاتصال على مستوى رفيع باكراً مع سوريا منذ أكثر من سنتين، يوم زار مدير المخابرات الإيطالية ألبرتو مانينتي دمشق، بعد زيارة لمدير إدارة المخابرات العامة السورية محمد ديب زيتون العاصمة الإيطالية، كان على جدول أعمالها مسألة مكافحة الإرهاب. يومها بادرت روما إلى التواصل مع دمشق بوساطة مدير المخابرات. وحسب المعلومات، فقد أبلغت



شركاءها الأوروبيين بطبيعة الاتصال، وهم أصروا على أن يكون بمسؤول سوري «غير موجود على لائحة الإرهاب»، وأن يكون مركز التواصل الأساسي في العاصمة اللبنانية بيروت، بوساطة مدير عام الأمن العام عباس إبراهيم. بعد زيارة زيتون لروما، تراجعت الاتصالات، قبل أن يقرر الأوروبيون استئنافها على ضوء النتائج الميدانية الأخيرة في سوريا. وعلمت «الأخبار»، منذ أكثر من شهرين، بإعادة تنشيط العلاقة، وذلك من بوابة ملفي مكافحة الإرهاب واللاجئين السوريين في أراضيها. وفي الرد، طلبت دمشق وضع مسألة الحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة

أوروبياً على جدول الأعمال وبحثها بشكل جدي وواضح، وأصرّت أيضاً على أن يكون الاتصال سياسياً. وفي هذا الإطار، اقترحت روما أن يُؤمن هذا الاتصال السوري بالاتحاد الأوروبي عبر المفوضة العليا للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد، فيديريكا موغيريني. رفضت دمشق الاقتراح، معلنة أنها رشّحت مدير مكتب الأمن الوطني، اللواء علي مملوك، لهذه المهمة. والأخير كان مرفوضاً أوروبياً بسبب وجود اسمه على «القائمة السوداء». مضت أسابيع من الرسائل المتبادلة بين الجانبين، من دون أي نتيجة، مع إصرار كل طرف على طريقته. ومن بيروت ظهر «الخرق» أخيراً، بعد

«هدنة مجلس الأمن» خلف تطورات الممارك: الكلمة

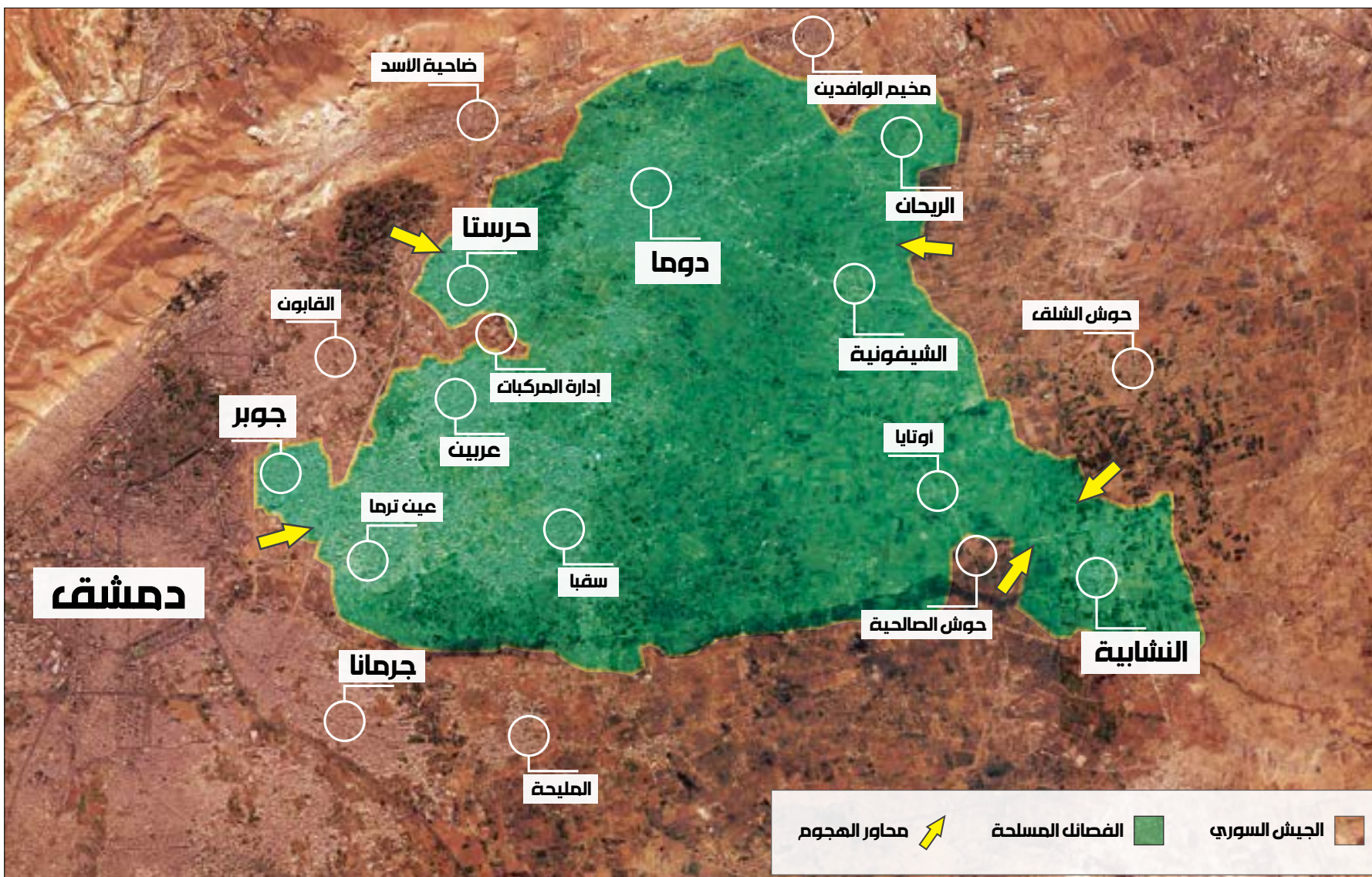
لم يكن المشهد الميداني في سوريا، أمس، على مفاصل قرار مجلس الأمن «2401» الذي أقرّ هدنة تستثنى تنظيمات «داعش» و«جبهة النصرة» و«القاعدة»، إلى جانب من يرتبط بها من جماعات وأفراد. بظهور، كما جرت العادة منذ معركة حلب عام 2015، أن الميدان وظروفه يحكمان الحراك السياسي والدبلوماسي. ولما وضعت دمشق معركة الغوطة الشرقية بنداً أول على جدول أعمالها، لم يكن أمام واشنطن وحلفائها سوى تسخين مقاعد مجلس الأمن دفعا نحو «اتفاق تهدئة». وهذا الاتفاق بدوره

لم ينسحب على معركة أنقرة في عفرين حيث واصلت قواتها استهداف مواقع «الوحدات» الكردية. كذلك، فإن قرار الهدنة الذي أقرّ بعد مفاوضات مضمّنة حول تفاصيل صياغته، لا يملك في متنه ضمانات لتنفيذ التهدئة أو مراقبتها، كما أنه لا يقترح آلية لدفع الأطراف التي يفترض أن يشملها وقف إطلاق النار، إلى الالتزام به. ورغم أن الدعم الروسي لمشروع القرار كان مشروطاً بإدخال تعديلات تشمل إدانة مجلس الأمن لاستهداف مدينة دمشق بالقذائف، وسحب المهمل الزمنية لإقرار الهدنة، إلا أن إمكانية

تطبيق هذا القرار تبقى محل شك واسع بالنظر إلى الواقع الميداني. وبأتي تصعيد الجيش السوري على جبهات الغوطة الشرقية بالتوازي مع الإعلان التركي عن استمرار عملية «عصن الزيتون» في منطقة عفرين، على اعتبار أن القوات التركية تقاتل «إرهابيين»، ليشير إلى أن الميدان لن يشهد انعكاسات ذلك القرار، وعلى العكس، سوف تقود التطورات الميدانية مسار الأحداث خلال الفترة المقبلة. التحرك في محيط الغوطة، والمعّد بمعزل عن الهدنة المفترضة، جاء بعد فشل مفاوضات بادرت إليها موسكو، للتوافق مع الفصائل

البارزة في الغوطة الشرقية، وتحييد «هيئة تحرير الشام» من المشهد هناك، على أساس ما أقرّ سابقاً باتفاقيات تهدئة منفصلة، أقرّت في القاهرة وجنيف. وهو يكرّس إصرار دمشق الذي أبدته في غير مناسبة على الاستمرار في التركيز على «أولوية محاربة الإرهاب»، وهو إصرار مدعوم بموقف روسيا وإيران اللتين ما زالتا حاضرتين في دعم تلك الممارك. وشهد يوم أمس تحركاً واسعاً للجيش السوري على أربعة محاور رئيسية، على أطراف الجيب المحاصر في غوطة دمشق الشرقية. وتكرّزت

الممارك على جبهات النشابية والريحان وحوش الضواهرة، إلى جانب أطراف مدينتي دوما وحرسنا، والجبهة بين عين ترما وحي جوبر. وخلال الساعات الأولى لانطلاق الممارك في محيط النشابية (جنوب شرق)، سيطر الجيش على تلال مكنته من رصد مساحات واسعة، ما أجبر عناصر الفصائل المسلحة على الانسحاب. وتقدمت قوات الجيش وسط تكثيف للقصف المدفعي على خطوط المسلحين الخلفية من محورين، الأول من تل فرزات والثاني من تل النشابية، في محاولة لعزل منطقة النشابية وحوش الصالحية



تصميم
سنان عيسى